مجلة تكريت للعلوم السياسية

**اسم المقال:** التمييز الإيجابي تجاه الاقليات ودوره في الحكومة الرشيدة: نظام الكوتا في العراق انموذجاً
**اسم الكاتب:** م. هند محمد عبد الجبار
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/library/7903
**تاريخ الاسترداد:** 2026/04/12 19:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i34.294

TJFPS

ISSUE 34

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

# التمييز الايجابي تجاه الأقليات ودوره في الحكومة الرشيدة: نظام الكوتا في العراق انموذجاً

# " Positive discrimination towards minorities and its role in good government: the quota system in Iraq as a model"

Lecturer: Hind Muhammad Abdul Jabbar [a]
Tikrit University\College of Political Sciences [a]

م.هند محمد عبد الجبار *
جامعة تكريت \ كلية العلوم السياسية

**A r t i c l e i n f o.**

**Article history:**
- Received 25 Jan 2024
-Received in revised form 17 Feb .2024
- Final Proofreading 15 Feb. 2024
- Accepted 06 Mar. 2024
- Available online:. 31 Mar. 2024

**Keywords:**
- Positive discrimination
- Good government
- Minorities
- Quota

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

**Abstract:** Minorities in many countries of the world, especially the Arab countries and Iraq, suffer from marginalization and lack of representation in the political system, and obstacles are placed in front of their representation. Therefore, it is a problem for the formation of a rational government that is representative of all. Marginalization is a process opposite to representation that prevents individuals from obtaining the necessary power that qualifies them. To obtain their rights, knowing that there is a close relationship between the representation of minorities and the good governance system. Certainly, the greater the representation, the more we reach a rational government that is representative of all, in addition to the lack of consistency and agreement between the text of the constitution and the legislation in force and what is applied in reality, so the texts of these laws must be amended. In a way that all minorities can be represented satisfactorily, Iraq since 2003 has begun policies to highlight a greater role for minorities, and this is what we have witnessed since the 2005 Constitution and subsequent legislation, most of which were trying to give a greater role to minorities.

* **Corresponding Author:** Hind Muhammad Abdul Jabbar **,E-Mail:** HindMohamad@tu.edu.iq
**Tel:** xxx **, Affiliation**: Tikrit University, College of Political Science.

**معلومات البحث :**

**تواريخ البحث:**
- الاستلام: 25 كانون الثاني 2024
- الاستلام بعد التنقيح 17 شباط 2024
- التدقيق اللغوي 15 شباط 2024
- القبول: 06 أذار 2024
- النشر المباشر: 31 أذار 2024

**الكلمات المفتاحية:**
- **التمييز الايجابي**
- **الحكومة الرشيدة**
- **الاقليات**
- **الكوتا**

**الخلاصـــة:** إن معظم الأقليات في دول كثيرة من العالم ولاســيما الدول العربية والعراق تعاني من التهميش وقلة التمثيل في النظام السياسي ووضـع العوائق والعراقيل أمام تمثيلها، لذلك تعد مشكلة أمام تكوين حكومة رشـيدة ممثلة للجميع، يمكن القول أن التهميش هو عبارة عن عملية معاكســة للتمثيل تمنع الأفراد من الحصول على القوة اللازمة التي تؤهلهم للحصول على حقوقهم، علماً أن هناك علاقة وثيقة بين تمثيل الأقليات ونظام الحكم الرشـيد بالتأكيد كلما زاد التمثيل كلما وصــلنا الى حكومة رشــيدة ممثلة للجميع، بالإضــافة الى عدم وجود تناســق وتوافق بين متن الدســتور والتشـريعات النافذة وما يطبق على الواقع، لذلك لابد من تعديل نصــوص هذه القوانين على نحو يمكن لجميع الأقليات التمثيل بصورة مرضية، وان العراق منذ العام 2003 بدأ بسياسات من اجل إبراز دوراً اكبر للأقليات وهذا ما شـهدناه منذ دسـتور عام 2005 وما بعدها من تشـريعات كانت اغلبها تحاول إعطاء دور اكبر للأقليات.

## المقدمة:

ان التمييز الإيجابي ونظام الكوتا يتشاركان في نفس المبدأ، واللذان أساسهما مبني على محاولة الوصول الى المساواة وتعويض الجماعات المهمشة، من اجل شعورهم انهم جزء من الحكومة ويتأثرون ويؤثرون فيها.

ان مشاركة الاقليات في النظام السياسي تنسجم مع مبادئ الديمقراطية" والحكومة الرشيدة والتي تناهض التمييز والإقصاء على أساس الجنس أو العرق أو اللون وتحقق المساواة بين الجميع كمفاهيم لتحقيق التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ان مشــاركة جميع الاقليات تســاهم في بناء المجتمع لما تمتلكه من امكانيات متنوعة يســهم في عملية "التنمية والوصــول الى الحكومة الرشــيدة التي تقوم على اتاحة الفرص للجميع في العمل والبناء دون وضــع معوقات على اسس ضيقة تمنع البعض من المشاركة في صناعة القرار الوطني، وتشعرهم بعدم قدرتهم على المنافسـة داخل البيئة السـياسـية الحالية، ممَّا أضـعف من مشـاركة الأقليات في مؤسـسـات النظام، وقلَّل من فرصهم في الحصول على المناصب العليا في الدولة من دون الاعتماد على حصة الكوتا، كما تعتقد الأقليات أنَّ حصـــول ممثليهم على بعض المناصـــب والمكتســـبات عن طريق الكوتا لا يعدو أنَّ يكون رمزياً يفتقر للفاعلية. وفي ظل سيطرة التيارات الكبرى على جميع مفاصل الدولة، وعليه ومن منطلق المساواة ومنع التمييز يجب إفســاح المجال لهم ليؤدوا دورهم في البناء ومنحهم القوة اللازمة لتثبيت حضــورهم من خلال المســاهمة

والمشاركة في كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادي وإزالة كافة الظروف التي تشكل عائقاً امام ممارسة حقوقهم عن طريق سن التشريعات التي تحفظ حقوقهم.

**أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من خلال دراسة مبدأ التمييز الإيجابي ونظام الكوتا، والذي نشأ من اجل التقليل من الفوارق التي تعاني منه بعض شرائح المجتمع العراقي سواء كانت (النساء – الأقليات) وتحويله الى تميز ايجابي بصورة مشرعة ضمن مواد دستورية، ومحاولةً لتعويضهم عما عانوه من فترات تهميش، لذلك يحاول البحث عرض أهمية نظام الكوتا وانعكاسه على العملية السياسية والوصول الى الحكومة الرشيدة.

**مشكلة البحث:** تتمحور حول دور نظام الكوتا في تعزيز المشاركة السياسية للأقليات وأثر ذلك في تحقيق الحكم الرشيد، الأمر الذي يتطلب الاجابة على تساؤلات تتعلق بإمكانية نظام كوتا الاقليات في تحقيق التمثيل العادل للأقليات والوصول الى حكومة رشيدة ممثلة للجميع، وهل كفل التمثيل العادل للأقليات في الحكومات العراقية المتعاقبة بعد اقراره في الدستور العراقي.

**فرضية البحث:** للبحث فرضية أساسية مفادها أن كلما اتسعت مشاركة الاقليات عن طريق اليات التمييز الايجابي كلما ادى ذلك الى دعم فئات معينة من الشعب، والوصول من خلاله الى الحكومة الرشيدة.

**أهداف البحث:**

1- تسليط الضوء حول مفهوم التمييز الايجابي وكيف وطبق في العراق.
2- التعرف على نظام كوتا المكونات في العراق.
3- بيان اثر التمييز الايجابي على المشاركة في الانتخابات العراقية.

**مناهج البحث:** لأجل تمكين البحث من تحقيق أهدافه والإجابة على اهم محاور البحث للوصول الى الهدف وتحقيق نتائج صحيحة، تم استخدام مدخل التحليل النظمي من اجل تحليل المعلومات، فضلاً عن المدخل التاريخي لمعرفة الجذور التاريخية لإدارة الموضوع.

**هيكلية البحث :** يتناول البحث عدد من المحاور منها المطلب الأول عرض مفهومي التميز الايجابي والكوتا والمطلب الثاني بعنوان خصائص كوتا الأقليات في العراق والمطلب الثالث انعكاسات مساهمة كوتا الاقليات في تعزيز المشاركة والوصول الى الحكومة الرشيدة ثم ننهي البحث بخاتمة نوضح فيها اهم ما توصلنا الية من نتائج وتوصيات .

**المطلب الأول: مفهوم التميز الإيجابي والكوتا**

أولا: مفهوم التمييز الإيجابي:

يمكن تعريف التمييز الإيجابي بأنه (تمييز لفئة معينه من فئات المجتمع، تختلف عن باقي فئاته في العرق، أو الدين، أو الجنس او المقدرات الذاتية ذوى الاحتياجات الخاصة، أو .... الخ)[1] ويُنظَرُ إلى التمييز الايجابي من زاوية كونه آلية رئيسة للحد من التمييز العرقي والمؤسساتي. فبينما كانت الجهود السابقة على تبني هذه الآلية تهدف إلى التقليل من سلوك التمييز العرقي على مستوى الأفراد، فإنَّ سياسة التمييز الإيجابي أضحت معنية بإزالة الإجراءات المؤسساتية التي تقوض مبدأ تكافؤ الفرص، والغاية من هذه السياسة معالجة التمييز العرقي تجاه الأقليات.[2]

يتم التمييز الايجابي من خلال اتخاذ جمله من الإجراءات التفضيلية، التي تعطى أفراد هذه الفئة الاولوية في المجالات المختلفة للحياة العامة كالتعليم والتوظيف والتمثيل التشريعي بهدف إلغاء التمييز الذي مورس ضدها في السابق [3]، وتحقيق المساواة بينها وبين باقي فئات المجتمع[4]، وقد تم ادراج مفهوم التمييز الايجابي في العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، حيث نصت الاتفاقية الدولية للقضاء أشكال التمييز العنصري في المادة (2.2) على أن سياسات التمييز الإيجابي قد يكون متطلباً على الدول التي وقعت على جميع الاتفاقية من أجل تصحيح التمييز المنهجي.[5]

## ثانياً: مفهوم الكوتا

ان اصل كلمة (كوتا) هي كلمة لاتينية و تعني الحصة او النصيب[6]، و يعود الأصل التاريخي في استخدام الكوتا الى مصطلح التمييز الايجابي عندما اطلق لأول مرة في زمن الرئيس الأمريكي (جون كيندي)

---

(1) Raymond A. Noe, John Hollenbeck, Barry Gearhart, and Patrick Wright, Fundamentals Of Human Resource Management, McGraw-Hill Education, New York, 2014, P 68 .

(2) Richard T. Schaefer, Racial ethnic groups, Pearson Education Inc., New Jersey, 9th Ed., 2004, pp.76- 78.

(3) غادة نير لبيب إحسان، التدابير الإيجابية في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014، ص 20 .

(4) كيت ناش السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة، ت: حيدر حاج إسماعيل، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 334.

(5) وليد محمد الشناوي، مفهوم الكرامة الإنسانية في القضاء الدستوري: دراسة تحليلية مقارنة،(مصر: دار الفكر والقانون، 2014)، ص115.

(6) رشيد عمارة ياس، اثر نظام الكوتا النسائية في تفعيل دور المرأة في انتخابات برلمان إقليم كوردستان العراق دراسة تحليلية، المجلد 10، العدد 1،كلية القانون والعلوم السياسية، (جامعة ديالى، 2021)، ص 7.

عام 1960 ، الحصة هي عبارة عن قاعدة تخصيص يتم من خلالها توزيع المناصب، أو الموارد، أو المهام السياسية استناداً إلى معادلة محددة، ان وجود نظام الكوتا بالأصل هو لتمثيل فئة معينة من الشعب سواء ان كانت قومية او دينية ..الخ، في مؤسسات الدولة لكون هذه الفئة من الشعب في اغلب الاحيان لا تستطيع الفوز حتى بمقعد انتخابي في الانتخابات ، لذلك فان وجود هذا النظام يعد نقطة ايجابية في الدول التي تتنوع فيها القوميات، اذا كان وجود نظام الكوتا يعد كنقطة إيجابية فلابد ان يكون نتائجه ايجابية ايضاً دون المساس او التدخل في شؤون الأخرين .[1]

**وهناك ثلاثة أشكال للكوتا وهي :[2]**

أ- **الكوتا القانونية أو الدستورية التمثيلية** التي يتم من خلالها تخصيص نسبة محددة من المقاعد في المجالس التشريعية للنساء، مثل الكوتا المطبقة في العراق حيث ينص الدستور العراقي على نسبة 25% من المقاعد أن تكون مخصصة للنساء في مجلس النواب وأيضاً في الأردن حيث خصص القانون 10% من المقاعد للنساء.

ب-**الكوتا الترشيحية** : التي قد تكون مقننة فتجبر الأحزاب على ترشيح نسبة محددة من النساء على قوائمها مثلما هو الحال في فلسطين حيث نص قانون الانتخاب في عام 2005 على أنه "يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من: الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، الأربعة أسماء التي تلي ذلك، كل خمسة أسماء تلي ذلك".

ت-**الكوتا الطوعية** : التي تتبناها الأحزاب في لوائحها دون وجود نص قانوني ملزم مثلما هو الحال في العديد من الدول الإسكندنافية مثل السويد والنرويج.[3]

---

[1] بلقيس بدري و سامية النقر، الكوتا وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية، (الخرطوم: جامعة الأحفاد للبنات، 2013 )، ص 8 .

[2] أميرة المعايرجي، تمثيل المرأة في المجالس النيابية دراسة مقارنة،(بيروت: دار النهضة العربية، 2010)، ص10.

[3] عصام بن الشيخ، تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص، عمان، 2011 ، ص 89.

**المطلب الثاني: خصائص كوتا الأقليات في العراق**

بعد التغيرات التي حصلت في العام 2003 وتحول النظام السياسي الى نظام ديمقراطي وتحويل نظام الحكم حسب دستور عام 2005 الى النظام البرلماني وما تشمله مقتضيات الديمقراطية اصبح من الضروري تطبيق نظام يخدم اكبر شريحة من المجتمع العراقي ولاسيما ان العراق يعتبر من البلدان المتعددة اثنياً ودينياً.

ان الوصول الى حكومة رشيدة لا يمكن الوصول اليها الا في حالة معالجة ما اصطلح على تسميته بـ (أزمات التنمية السياسية)، أي تلك الأزمات التي بحلها يتم تحقيق التنمية السياسية والوصول الى نظام ديمقراطي وحكومة رشيدة، والتي هي تنطوي بصورة أساسية على ست أزمات تعرض كلها بصورة مجتمعة في آن واحد وبآثار مختلفة، ولكنها تتطلب أن تعالج كلها على التعاقب في المجتمع، وهذه الأزمات الست هي: أزمة الهوية أزمة الشرعية أزمة المشاركة أزمة الاندماج أزمة التغلغل افتراضاتها النظرية الواسعة حول المجتمعات المتخلفة وأزمة التوزيع [1].

لذلك تعد ازمة المشاركة احدى ازمات التنمية وتحاول الدولة حل ازمة المشاركة بالعديد من الأليات منها الكوتا الخاصة بالمرأة والأقليات والديمقراطية التوافقية لأجل ان يشارك طيف كبير من الناخبين وعن طريق تلك المشاركة سيشعر المواطنين بالرضا عن النظام السياسي والذي محصلته تكوين حكومة رشيدة، وبالنسبة للعراق ضَمن الدستور العراقي للأقليات حق الترشيح والتمثيل السياسي، لأنَّهم عراقيون يتساوون مع سائر المواطنين في الحقوق، سواءً كان ذلك في مجلس النواب أم في مجالس المحافظات،[2] إذ نصَّت المادة (20) من الدستور على: « للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت، والانتخاب، والترشيح كما تُعدُّ المادَّة( 49) الفِقْرَة أولاً ممهِّدة لكوتا الأقليات من تأكيدها على أنَّ مجلس النواب يتكوَّن من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مئة ألف نسمة من نفوس العراق يمثِّلون الشعب العراقي بأكمله، ينُتَخَبون بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه[3].

---

[1] منظمة حمورابِّي لحقوق الإنسان، أوضاع الأقليات في العراق، (بغداد: منظمة حمورابِّي لحقوق الإنسان، 2011) ص 14.

[2] Elias, A. L. S. H. (2021). Political empowerment of Iraqi women after 2005 (obstacles and solutions). Tikrit Journal For Political Science, 4(26), 260-313.

[3] للمزيد انظر الدستور العراقي المادتان (20) و(49).

خصـــص العراق في الدســـتور النافذ لســـنة 2005 25% من مقاعد مجلس النواب العراقي للنســـاء، وخصـص مقاعد أخرى للأقليات وهذا الأجراء يعد "تمييزاً ايجابيا" لضـمان تمثيل أفضـل للمجتمع في مجلس النواب، عبر اعتماد نظام الكوتا، **وكان تقسم المقاعد المخصصة للأقليات بالشكل التالي**[1]:

أ- (329) ثلاثمائة وعشرين مقعدا لجميع محافظات العراق لذلك مجلس النواب يتكون حسب الدستور بنسبة مقعد واحد لكل ( 100 ألف نسمة) .

ب: تمنح المكونات حصـــة (كوتا) من العدد الكلي للمقاعد العامة لمجلس النواب على ان لا يؤثر ذلك على حصـتهم في حال مشـاركتهم في القوائم العامة، الذي يشـكلون فيه نسـبة 3% من مجموع مقاعد البرلمان وهي منظمة بحسب مبدأ الكوتا، وتكون على النحو الآتي:[2]

1: المكون المسيحي (5) خمسة مقاعد توزع على محافظات بغداد و نينوى وكركوك ودهوك واربيل.

2: المكون الايزيدي (1) مقعد واحد في محافظة نينوى.

3: المكون الصابئي المندائي (1) مقعد واحد في محافظة بغداد.

4:المكون الشبكي (1) مقعد واحد في محافظة نينوى.

5: مكون الكورد الفيليين (1) مقعد واحد في محافظة واسط.

ج: تكون المحافظـة التي خصـــص لها مقعد من مقاعد الكوتا دائرة انتخابيـة واحدة لتمثيل مقعد الكوتا المخصص ضمن مقاعد مجلس النواب وفقا للحدود الادارية لها.

تم اجراء تعديل على قانون الانتخابات فيما يتعلق بالدوائر الانتخابية، فبعد أن كانت الانتخابات تجري ضـمن دائرة واحد للمسـيحيين والكرد الفيليين ودوائر أصـغر على مسـتوى المحافظات في انتخابات 2021 ، لكن وفق التعديل الاخير اصـبح هناك تقسـيما غريباً للدوائر الانتخابية، وهو أن تكون محافظتي دهوك وأربيل ضـمن دائرة انتخابية واحدة لانتخاب ممثلين اثنين عن المكون المسيحي، ومحافظات بغداد، ونينوى، وكركوك دائرة انتخابية ثانية لانتخاب ثلاثة نواب آخرين عن المكون المســـيحي، في حين ينتخب ممثل الصـــابئة

[1] للمزيد ينظر : المادة (47) من قانون الانتخابات رقم (9 ) لسنة 2020 والبند (اولا) من المادة (1) والبند (ثامنا) من المادة (10) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019 .

[2] عابد خالد رسول، الحقوق السياسية في الدساتير العراقية، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2012)، ص 357.

المندائيين على مســـتوى العراق، أمَّا ممثلو الشـــبك والإيزيديين والكرد الفيليين فينتخبون في المحافظات التي حددت لهم، وهي نينوى لانتخاب مرشح إيزيدي وآخر شبكي وواسط لانتخاب مرشح عن الكرد الفيليين [1] هذا مع النداءات المتكررة للأقليات للحد من حق انتخاب مقاعد (الكوتا) للناخبين من مجتمعاتهم فقط. وهكذا أصبحت الأقليات ناظرة إلى نظام «الكوتا » الحالي بوصفه صورةً من صور التلاعب السياسي، ان الاقليات لديهم اعتراضـــات قوية حول كيفية التنافس على هذه المقاعد يمكن للناخبين من جميع الخلفيات العرقية والطائفية التصويت لمقاعد الاقليات (الكوتا) . [2]

الذي يمكِّن للكتل القوية من غير الأقليات من انتزاع مقاعد (الكوتا) التي قُدِّمت ظاهرياً لمنحها تمثيلاً سياسياً، و الأسوأ من ذلك هو إدراج الأحزاب السائدة لمرشحين من خلفيات الأقليات في قوائمها الانتخابية، لتأمين تصويت الأقلية، أو ترشيح أعضائها كمرشحين في تحالفات الأقليات في محاولة لتأمين مقاعد (الكوتا) يُنظر إلى هؤلاء المرشـــحين على أنَّهم يمثِّلون المصـــالح الســـياســـية لأحزابهم، وليس تطلعات مجتمعاتهم ومطالبهم. وانه يصادر إرادة الناخبين المسيحيين" ويسمح للكتل السياسية المهيمنة على السلطة الاستحواذ على مقاعد الأقليات، أن الكتل البرلمانية لم تستجب لمطالب كل رؤساء الطوائف بضرورة تعديل القانون وبما يسمح بحصول تمثيل حقيقي للمكونات في مجلس النواب المقبل".[3]

ان الكوتا أفرغت من مضمونها، ولن يكون هناك ممثلون للمكونات في البرلمان المقبل وإنما سيكونون ممثلين للقوى الكبيرة والمهيمنة على السلطة"، وهذا معناه سيعطي فرصا كبيرة لفوز المرشحين المسيحيين المدعومين من أحزاب تملك نفوذا سياسيا في دوائر انتخابية معينة". حصر قانون الانتخابات العراقي حق المنافســـة على مقاعد الكوتا بين مرشـــحي الأقليات فقط، إلا أنه أتاح حق انتخابهم لجميع أبناء الدائرة الانتخابية، ســـواء كانوا من الأقليات أو غيرها. لذلك يمكن القول ان نظام كوتا الأقليات فيه من المميزات الايجابية والســـلبية فعلى **الجانب الايجابي** ان تخصـــيص مقاعد تشـــريعية يعني الاعتراف بمجتمعاتهم عن

---

[1] Yolande Knell, 'Iraq's minorities fear for their future', BBC, Article published on 23 Sep. 2017, Date of access 8/9/2023
https://www.bbc.com/news/world-middle-east-41277880

[2] انتخابات العراق. المسيحيون يطالبون بتغيير "قانون الكوتا"'، تاريخ النشر 10/27/ 2021، متاح على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1473938-%D8%A7 تم الاطلاع بتاريخ 2023/9/2.

[3] نظام الكوتا.. هل يلبي طموح المسيحيين خلال انتخابات العراق، تاريخ النشر 8/4/ 2021 ، متاح على الرابط: https://www.skynewsarabia.com تم الاطلاع بتاريخ 2023/9/2.

طريق التمثيل الذي يتناسب مع حجم سكانهم الذي يؤدي الى تحقيق تمثيل عادل للمسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين والشبك والكرد الفيلين يتناسب مع وجودهم وعمقهم التاريخي بالعراق. **اما في الجانب السلبي فيمكن تلخيصه ببعض النقاط اهمها[1]:**

1- أنَّ التمييز الإيجابي أضحى يقيد معنى التمييز العرقي، لأنه قائم على أساس المعاملة المتباينة لا المعاملة المتساوية وهو ما يقودنا، وفقا لهذا المنظور، إلى ترسيخ التباينات الاثنية والعرقية ما بين أفراد المجتمع ودخولها إلى المجال العام وعلى نحو مؤسساتي هذه المرة وبالتالي، بدلاً من أن يكون التمييز الإيجابي وسيلة لمعالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، إذا به يتحول إلى عامل مثير للتور والعداوة ما بين مكونات المجتمع ومن خلال التشبث في الاحداث التاريخية وجعلها سبباً رئيسياً لانتفاع بعض الجماعات على حساب الجماعة المهيمنة .

2- حصر حق المنافسة على مقاعد الكوتا بين مرشحي الأقليات فقط تسعة مقاعد فقط من أصل (329) مقعدا في البرلمان العراقي المقبل خصصت للأقليات العرقية والدينية في البلاد، في حين يعتقد عدد من ممثليها أن دورهم لن يكون مؤثرا داخل قبة مجلس النواب في ظل هيمنة أحزاب السلطة على المشهد الانتخابي.

3- ان الأقليات الدينية الرئيسية اصبحت على يقين أن الكتل الكبيرة لا تزال تمارس ذات السياسة التي اتبعتها منذ سقوط النظام في العام 2003، لغرض الهيمنة على مقاعد الأقليات الدينية، وبالتالي مصادرة برامجها الانتخابية وحقوق ناخبيها وبشكل عام، تعتقد الأقليات الدينية في العراق أن حقوقها "مسلوبة لعدم تمثيلها في مراكز صنع القرار السياسي، كما أن الأقليات الدينية لا تشغل المناصب التنفيذية او الثانوية في الوزارات العراقية.[2]

---

[1] سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها، دارسة مقارنة، (عمان: دار دجلة، 2009)، ص 232- 231.

[2] علي جواد وعارف يوسف، "برلمانيات العراق: الأقليات الدينية تواجه هيمنة الأحزاب الكبيرة"، وكالة الأناضول، تاريخ النشر 25 /4/ 2018، متاح على الرابط: https://bit.ly/3rfea1O تم الاطلاع بتاريخ: 21/8/ 2023.

**المطلب الثالث: انعكاسات مساهمة كوتا الاقليات في تعزيز المشاركة والوصول الى الحكومة الرشيدة**

أن التمييز الإيجابي لا يمكن أن يكون تعويضاً عادلاً عن أخطاء الماضي فالمظالم التاريخية التي نسعى اليوم إلى معالجتها ربما تؤدي الى ظلم فئات جديدة من المجتمع، ولأن التمييز الايجابي في العراق اعتمد على العرق معياراً لتوزيع المنافع لذلك يمكن ان يعاد الظلم نفسه الذي مورس في الماضي وبنفس الطريقة[1]

ولو نظرنا بصوره دقيقة الى نظام كوتا الاقليات نرى ان المسيحيين لم يمنحوا حقهم الطبيعي الذي يتناسب مع وجودهم وتاريخهم، ويكن الجزم ان الكوتا المطبقة ما هي إلا واجهات إعلامية لإظهار الانتخابات العراقية بوجه حسن أمام "المجتمع الدولي"

ويُعزى تراجع أركان الوحدة الوطنية العراقية إلى انتشار عمليات القتل والخطف والتهجير في عموم العراق، وربما كان المسيحيون هم أكثر الجماعات التي تعرضت للتنكيل والتهجير والتفجير لكنائسهم [2]. وفي الموصل وتحديدًا بعد سيطرة تنظيم الدولة عليها، أُمْهِل المسيحيون الموصليون أسبوعًا واحدًا لتقرير مصيرهم، و وزع التنظيم بيانًا على سكان الموصل وضع للمسيحيين فيه أربعة خيارات: "اعتناق الإسلام، أو إعطاؤهم عهد الذمة بعد دفع الجزية (450 دولارًا)، أو مغادرة المدينة من دون أي أمتعة، أو القتل". وجاء في البيان أن ممتلكات (النصارى) في المدينة تعود ملكيتها منذ الآن إلى "الدولة الإسلامية"، وذلك عقب وضع حرف الـ "ن" (نصارى) على منازل المسيحيين، ولم يمض الأسبوع إلا وأُفْرِغَت ثاني أكبر مدينة عراقية من عشرات الآلاف المسيحيين [3].

---

(1) Colin Crouch, "Social Change," Oxford University Press, England, 2007, P 224-227.

(2) Rikar Hussein, "Mass Christian Immigration From Iraq Makes Future of Church Uncertain," Voa news, February 26, 2017, "accessed 2l9l2023". https://bit.ly/3riHTXv.

(3) سليم جوي، "تهجير مسيحيي الموصل: العراق إلى أربعة أجزاء، تاريخ النشر 22 /8/ 2014، متاح على الرابط:-https://al akhbar.com/Arab/35085 تم الاطلاع بتاريخ 2023/9/1.

أما بالنسـبة للأيزيديين، فقد تعرضـوا إلى (مجزرة) كبيرة أثناء اقتحام تنظيم الدولة معقلهم الرئيس في مدينة سنجار، أن عدد المفقودين الذين لا يُعرف مصيرهم جرَّاء اختطاف تنظيم داعش لهم يبلغ نحو 3210، من بينهم أطفال لا يُعرف أعدادهم على وجه الدقة، فضلًا عن 68 مزارًا ومرقدًا دينيًّا أيزيديًّا فجرها التنظيم[1].

وعدد الأيزيديين في العراق يقارب الـــ500 ألف شخص بحسب اقوال الطائفة الأيزيديه وبحسب تقارير وزارة الخارجية الامريكية ، وهذا العدد حتى بعد التهجير والمجازر التي تعرضـــوا لها على يد التنظيم الارهابي( داعش). كما يرى كثيرون أن الأقليات ظُلمت مرتين: الأولى: حين تم منحها كوتا لا تتناســـب مع حجمها الحقيقي وجذورها التاريخية، والأخرى حين لم تتكفل قوانين الانتخابات بحمايتها من سطوة الأحزاب الكبيرة [2]

ورغم الاهتمام الكبير بوضع الأقليات بعد عام 2014، لاسيما الايزيديين نتيجة للجرائم التي مارسها تنظيم داعش الإجرامي بحقهم، لكنهم اليوم يعانون من مشاكل عدة، لاسيما في منطقة سنجار التي يشكِّلون غالبيتها، ويرجع ذلك الى الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردســتان على مجموعة ملفات تتعلق بوضــع مدينة سـنجار، كما لا يزال أغلبية الأيزيديين يواجهون ظروفًا قاسـية، بحسـب الممثلة الخاصــة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جينين بلاسـخارت، إذ لاحظت بعد مرور حوالي خمسـة أعوام على سـيطرة تنظيم الدولة على ســنجار وما تلا ذلك من تحرير للمنطقة أن "الكثيرين لا يزالون يعيشـــون في الخيام، على قمة الجبل الذي هربوا إليه في ذروة الحملة الإرهابية ولا تختلف حال الأقليات الدينية الأخرى عن بقية المكونات المذكورة آنفًا، فالبهائيون والكاكائيون والصـــابئة المندائيون وغيرهم تعرضـــوا للقهر الديني وعمليات التهجير القســري، وبعضــهم تعرض للإبادة، حتى صــارت بعض الأقليات على وشــك الانقراض في العراق، وتكاد مناطقهم تكون بشكل شبه كامل ضمن مشاريع تغيير ديمغرافي تقوم به قوى إقليمية وبتنفيذ مباشر من أطراف داخلية مسلَّحة سيطرت على أغلب هذه المناطق بعد تحريرها من سيطرة تنظيم الدولة.

وفي اقليم كردستان تختلف نسبة تمثيل كوتا الاقليات في برلمان كردستان عنها في مجلس النواب العراقي، إذ أن نسبة (2.3%)، حددت لتمثيل الأقليات في مجلس النواب، بينما تبلغ نسبة مقاعد المكونات في برلمان إقليم كردستان نحو(10%)، وهي على الرغم من كثرتها، الا أنها لا تمثل بالضرورة ولا تعبر عن حقوق ورؤى المكونات، فضــلاً، عن مطالبة مكونات اخرى في الإقليم ممن ليس لديهم تمثيل في برلمان كردســتان، وهم

---

[1] تيم ستانلي، في العراق ظن المسيحيون أن الأمور ستتحسن، ولكنها تحسنت لفترة وجيزة فقط"، ديلي تلغراف، 2019/7/13. الى التقارير المنشورة من المديرية العامة لشؤون الإيزيدية في وزارة أوقاف حكومة إقليم كردستان العراق– اربيل.

[2] براء الشمري، "العراق: عين الأحزاب الكبيرة على كوتا الأقليات في الانتخابات"، العربي الجديد، تاريخ النشر 11 /11/ 2018، متاح على الرابط: https://bit.ly/3dKM4FS ، تم الاطلاع بتاريخ 22/ 8/ 2023.

(الكاكائيين و الإيزديين)، وينص قانون رقم واحد لانتخابات برلمان كردستان المعدل بالمادة (3 و 6)، على تخصيص خمسة مقاعد للكلدان والسريان والاشوريين، يتم التنافس على هذه المقاعد من قبل ممثلي هذه المكونات، مثلها للتركمان على ان يتم التنافس على هذه المقاعد من قبل ممثلي هذه المكونات، ومقعد واحد للارمن * ،ولكن يبدو أن نظام الكوتا غير كافي لضمان حماية الأقليات سواء من الاضمحلال أو من الانتهاك السياسي. ويمكن تسجيل بعض الملاحظات الواضحة على المشاركة السياسية للأقليات يمكن حصرها بعدد من النقاط:

1- تم اختيار ممثلي الأقليات على أسس شخصية وليست على أسس الكفاءة أو من التكنوقراط، معنى ذلك، إن يتم محاباة الأقلية من خلال تقريب شخص، وربما مع مصادرة حقوق الأقلية [1]

2- التناحر بين الأقليات، في كثير من الاحيان يتم استخدامهم في الصراعات السياسية بين الكتل الاكبر وتوظيف الأقليات الصغيرة في الصراع السياسي بين المكونات الكبيرة. ويمكن ملاحظة ذلك وشكوى الأقليات منه، وهذا ما يمكن ملاحظته في قضية المناطق المتنازع عليها وهي المناطق التي يتركز فيها غالبية الأقليات من الإيزيديين والشبك والكلدوآشورين والسريان والأرمن والصابئة، وهي خاضعة للمادة ١٤٠ من الدستور، جعلها معرضة للشد والجذب فيما بين الكتل السياسية، مما حرمها من استحقاقاتها المدنية والخدمية والمشاركة السياسية الحقيقية، ومن الطبيعي ستكون الأقليات الدينية الأكثر تضررا.

---

* من القوانين التي عالجت او تحدثت عن حقوق الاقليات في اقليم كوردستان عدا قانون حماية حقوق الاقليات هي :

1. قانون انتخاب برلمان كوردستان العراق رقم 1 لسنة 1992 المعدل ، وذلك في المادة (36 مكررة) بحيث خصص (5) مقاعد للكلدان السريان الاشوررين ، و(5) مقاعد للتركمان ، و مقعد للارمن ، وهذه المقاعد يتنافسون عليها مرشحون من كل مكون .

2. قانون انتخابات مجالس المحافظات و الاقضية و النواحي في اقليم كوردستان رقم 4 لسنة 2009 المعدل في المادة (32 مكررة) خصص مقاعد للمكونات بالشكل الاتي :

1. في محافظة دهوك خصص (2) من المقاعد للمكون كلدان سريان الاشوري ، و مقعد للارمن .
2. في محافظة السليمانية تم تخصيص مقعد للمكون كلدان سريان الاشوري .
3. في محافظة اربيل تم تخصيص (3) مقاعد للمكون التركماني ، و (مقعدي) للمكون الكلداني السرياني الاشوري . للمزيد انظر: قانون انتخابات مجالس المحافظات و الاقضية و النواحي في اقليم كوردستان رقم 4 لسنة 2009 المعدل. وايضا قانون حماية حقوق الاقليات في اقليم كوردستان رقم 5 لسنة 2015 .

واتت الفقرة (الخامسة) من المادة المذكورة ان ناخبي المكونات يختارون مرشحي المكون التابع لهم .

[1] ابتسام الكتبي وآخرون، إلى أين يذهب العرب؟ رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2012)، ص 389.

3- ان الأقلية غالبا ما تكون منقسمة سياسيا بين أكثر من حزب يمثلها، مما يؤدي ذلك إلى أضعاف التمثيل السياسي للأقليات.[1] ففي الأقلية الواحدة تتعدد التنظيمات السياسية فمنهم اليساري ومنهم القومي ومنهم المتدين ومنهم الليبرالي، فكيف يمكن للكوتا أن تحل هذه المشكلة، ولا تكون سببا للأزمات بين أبناء الأقلية الواحدة وهناك نواب للأقليات في قوائم الكتل الكبرى، أي ضمن الأكثرية السياسية، فهل هؤلاء يمثلون كتلهم الكبرى أم يمثلون مكونهم الأقلي ؟ هذه إشكالية مهمة تواجه الأقليات في مشاركتهم السياسية[2] .

وفي الانتخابات الأخيرة في العراق في العام 2021 حصد مرشحو الأقليات في العراق 96 ألف و 76 صوت في الانتخابات البرلمانية المبكرة في سباق الفوز بتسعة مقاعد خُصِّصَت لهم ضمن نظام الكوتا .[3] وحسب ما وضحناه في محاور البحث نستطيع القول ان جميع الاقليات في العراق وحتى في اقليم كردستان غير راضية على نظام الحصص وتشعر انها لا يلبي طموحاتها في مشاركة سياسية فعالة وحتى وان تم مشاركتها في السلطة التشريعية نرى ان حصولها على المناصب والوظائف الادارية قليلة ويتم من خلال مساومات، لذلك يجب على الحكومة ان تكون لديها نية صادقة في حل مشاكل الاقليات ومحاولة ارجاع العراق الى نظام جاذب لهم لانه وبحسب جميع المؤشرات معظم الاقليات تحاول الهجرة والى دول تشعر بأنها توفر لها حياة افضل، لذلك على الحكومة العراقية اذا كانت جادة في الوصول الى حكومة رشيدة عليها ان تكون جامعة لكل اطياف الشعب العراقي وتنظر اليهم انهم يمثلون جزء مهم لا يمكن التنازل عنه.

---

[1] شاكر عبد الكريم فاضل، الاقليات الدينية في العراق بين خطر الإرهاب وأزمة المشاركة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للكلية – إشكالية التداخل بين مفهومي الإرهاب وحقوق الإنسان،( جامعة ديالى ،2013 ) ص 148.

[2] علاء الخطيب ، كوتا الأقليات مصدر أزمات أم ضمان لحقوقهم، تاريخ النشر 2009/11/24، متاح على الرابط: www.imn.iq/articles/view تم الاطلاع بتاريخ 2023/9/9.

[3] مقاعد كوتا الأقليات جمعت 96 ألف صوت، مقال منشور في موقع كورد ناو، تاريخ النشر 15/10/2021، متاح على الرابط: https://kirkuknow.com/ar/news/66687 تم الاطلاع بتاريخ 2023/9/10.

## الخاتمة :

ان النظام السياسي في العراق يعاني من ازمة في التعريف حيث ثمة تشويش في الفكر السياسي العراقي إزاء تعريف مفهوم الأقليات, وليس مفهوم الأقليات هو المفهوم الوحيد الذي لا يمتلك حدود للتعريف بل هناك كثير من المفاهيم، وهذا شـــيء طبيعي لديمقراطيةٍ ناشـــئةٍ وفتية في بلدٍ عاش عقود من الدكتاتورية والإلغاء والتهميش, فمصـطلح الأقليات غير محدد وغير واضـح المعالم، فقد طرح بشـكل عابر في الدسـتور ولم يحدد الاقليات هل هي أقليات دينية أم أقليات إثنية ( عرقية ) أم اقليات قومية أو أنها أقليات عددية أم جماعات غير حاصـــلة على مشـــاركة حقيقية وعادلة في الســـلطة، فالمعروف أن مصـــطلح الاقلية طرح في النظام الديمقراطي مقابل الاكثرية فهو مصطلح سياسي بحت قبل أن يتحول الى مصطلح جيوسياسي.

ان تنـامي تخوف الأقليـات الـدينيـة والعرقيـة على وجودهم الـذي تحـدده الأعمـال الإرهـابيـة المســـتمرة التي تســتهدفهم مثلما تســتهدف كل أبناء العراق من جميع المكونات، هذا التخوف يشـير إلى خطر حقيقي يمس صـميم حياة ووجود هذه المكونات في الحياة العراقية، ويستلزم من الدولة والمجتمع معا ، اتخاذ تدابير قانونية وســياســية واجتماعية لحماية الأقليات الدينية من الإرهاب والعنف والتمييز على الأســاس الديني أو الاثني، وتضـمين المناهج التربوية والثقافية ما يجسـد لغة التعايش السـلمي بين مكونات المجتمع العراقي ومسـاهمتهم في بنائها، وتعديل بعض مواد الدســـتور وجعلها ملائمة لأجل تعايش الاقليات وضـــمان حقوقهم في كافة المجالات.

## النتائج والتوصيات:

**بعد ما تناولناه في البحث عن موضوع التمييز الايجابي نستطيع ان نصل الى النتائج الأتية:**

1- ان نظام كوتا الأقليات لم ينجح في التقليل من الضـــعف في التمثيل الســـياســـي للأقليات، وارتبط ذلك بضعف الدور السياسي أيضا، في ظل عملية سياسية تقاسمت مغانمها الكتل والمكونات الكبيرة، وهمشت فيها الكتل والمكونات الصـغيرة مما يتطلب ضـمان تطبيق الحقوق والحريات التي نص عليها الدسـتور العراقي لعام 2005 ، والقوانين النافذة وتوفير المساواة وعدم التمييز على الصعيد العملي.

2- إن الاســـتقرار والأمن ضـــروريان للعراق وللأقليات فيه لتنال حقوقها وحرياتها وتعميق الديمقراطية بكل خصـائصـها من الفصـل بين السـلطات، وسـيادة القانون والتعددية السـياسـية والدينية وحرية المعتقد، ومنح الأقليات الدينية حرية حقيقية في ممارســة دياناتهم، وإشــاعة ثقافة مجتمعية متســامحة حيال التنوع، والتمييز بين الحقل الديني والحقل السـياسـي، من شـان هذه الأسـس أن تمكن الأقليات الدينية من المشـاركة في الحياة العامة.

**التوصيات**

1- يجب ان يكون عدد المقاعد المشـغولة من قبل الاقليات على اسـاس الانتخاب المحصـور فقط من قبل الاقليات الممثلين لتلك المقاعد وليس كما معمول به الان الدائرة الانتخابية الواحدة .

2- ضرورة عمل احصاء سكاني لمعرفة العدد الحقيقي للأقليات لأجل إعطائهم ما يستحقوه من عدد مقاعد يمثلهم.

3- من الضروري ان تحسب مقاعدهم بوزن اكبر او عمل اليه شبيها( بالفيتو) مما يساعد في قدرتهم على الاعتراض على القوانين في حالة كانت تمس حقوقهم او تقيدهم.

4- ان يكون من يتم ترشـحيهم للدخول في الانتخابات ممن يحصـلون على تأييد مجموعاتهم و مرجعياتهم، حتى يكونوا خير من يمثلوهم في البرلمان وبعيدين عن اســـتدراجهم من الكتل الاكبر ويكونون اداة لخدمة مصالحهم وليس خدمة من قام بانتخابهم .

**المصادر:**


**اولاً: الدساتير والقوانين**

1-الدستور العراقي المادتان (20) و(49).

2- قانون انتخابات مجالس المحافظات و الاقضية و النواحي في اقليم كوردستان رقم 4 لسنة 2009 المعدل في المادة

3- قانون انتخاب برلمان كوردستان العراق رقم 1 لسنة 1992

**ثانياً: الكتب**

1- ابتسـام الكتبي وآخرون، إلى أين يذهب العرب؟ رؤية ٣٠ مفكرا في مسـتقبل الثورات العربية، (بيروت: المؤسـسـة العربية للدراسات والنشر،2012).

2- أميرة المعايرجي، تمثيل المرأة في المجالس النيابية دراسة مقارنة،(بيروت، دار النهضة العربية، 2010).

3- بلقيس بدري و سـامية النقر، الكوتا وانعكاسـاتها على المشـاركة السـياسـية للمرأة السـودانية، (الخرطوم: جامعة الاحفاد، 2013) .

4- سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها و نزاهتها، دارسة مقارنة،(عمان: دار دجلة، 2009).

5-عابد خالد رسول، الحقوق السياسية في الدساتير العراقية،(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2012).

6- عصام بن الشيخ، تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص، عمان، 2011.

7- غادة نير لبيب احسـان، التدابير الإيجابية في القانون الدولي العام، رسـالة ماجسـتير، جامعة الشـرق الأوسـط ، الأردن، 2014.

8- كيت ناش السوسيولوجيا السياسية المعاصرة : العولمة والسياسة والسلطة، ت: حيدر حاج اسماعيل،(بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013).
9-كولن كراوتش، "التغيير الاجتماعي"، (انكلترا: مطبعة جامعة أكسفورد، 2007).
10- وليد محمد الشناوي، مفهوم الكرامة الانسانية في القضاء الدستوري : دراسة تحليلية مقارنة،(مصر: دار الفكر والقانون، 2014).

**ثالثاً: التقارير والدراسات**

1-تقريّر منظمة حمورابّي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان للأقلّيات فّي العراق لعام 2011.
2- شاكر عبد الكريم فاضل، الاقليات الدينية في العراق بين خطر الارهاب وازمة المشاركة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، عدد خاص، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للكلية – إشكالية التداخل بين مفهومي الإرهاب وحقوق الإنسان،2013 .

**رابعاً: المصادر الأجنبية**

1- Colin Crouch, “Social Change,” Oxford University Press, England, 2007, P 224-227.
2- Raymond A. Noe, John Hollenbeck, Barry Gearhart, and Patrick Wright, Fundamentals Of Human Resource Management, McGraw-Hill Education, New York, 2014.
3- Richard T. Schaefer, Racial ethnic groups, Pearson Education Inc., New Jersey, 9th Ed., 2004 ..
4- Yolande Knell, ‘Iraq’s minorities fear for their future’, BBC, Article published on 23 Sep. 2017, Date of access 8/9/2023
https://www.bbc.com/news/world-middle-east-41277880
5- Rikar Hussein, “Mass Christian Immigration From Iraq Makes Future of Church Uncertain,” Voa news, February 26, 2017, “accessed 2l9l2023”. https://bit.ly/3riHTXv

**خامساً: المواقع الإلكترونية**

1- انتخابات العراق. المسيحيون يطالبون بتغيير “قانون الكوتا”’، تاريخ النشر 10/27 /2021، متاح على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1473938-%D8%A7 تم الاطلاع بتاريخ 2023/9/2.
2- براء الشمري، "العراق: عين الأحزاب الكبيرة على كوتا الأقليات في الانتخابات"، العربي الجديد، تاريخ النشر 11 /11/ 2018، متاح على الرابط: https://bit.ly/3dKM4FS ، تم الاطلاع بتاريخ 8/22/ 2023.
3- علاء الخطيب ، كوتا الأقليات مصدر أزمات أم ضمان لحقوقهم، تاريخ النشر 2009/11/24، متاح على الرابط: www.imn.iq/articles/view تم الاطلاع بتاريخ 2023/9/9.
4- علي جواد وعارف يوسف، "برلمانيات العراق: الأقليات الدينية تواجه هيمنة الأحزاب الكبيرة"، وكالة الأناضول، تاريخ النشر 25 /4/ 2018، متاح على الرابط: https://bit.ly/3rfea1O تم الاطلاع بتاريخ : 8/21/ 2023.

5- نظام الكوتا.. هل يلبي طموح المسيحيين خلال انتخابات العراق، تاريخ النشر 4/8/ 2021 ، متاح على الرابط: https://www.skynewsarabia.com تم الاطلاع بتاريخ 2/9/2023.

6- سليم جوي، "تهجير مسيحيي الموصل: العراق إلى أربعة أجزاء، تاريخ النشر 22 /8/ 2014،متاح على الرابط: https://al-akhbar.com/Arab/35085 تم الاطلاع بتاريخ 1/9/2023.

7- مقاعد كوتا الأقليات جمعت 96 ألف صوت، مقال منشور في موقع كورد ناو، تاريخ النشر 15/10/2021، متاح على الرابط: https://kirkuknow.com/ar/news/66687 تم الاطلاع بتاريخ 10/9/2023.

## Sources:

First: Constitutions and laws

1- The Iraqi Constitution, Articles (20) and (49).

2- Law of Elections for Provincial, District and District Councils in the Kurdistan Region No. 4 of 2009, amended in Article

3- Iraqi Kurdistan Parliament Election Law No. 1 of 1992

Second: Books

1- Ibtisam Al-Ketbi and others, Where do the Arabs go? The vision of 30 thinkers on the future of the Arab revolutions, (Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing, 2012).

2- Amira Al-Maayerji, Women's Representation in Parliamentary Councils, a Comparative Study, (Beirut, Dar Al-Nahda Al-Arabi, 2010).

3- Balqis Badri and Samia Al-Naqr, The Quota and its Repercussions on the Political Participation of Sudanese Women, (Khartoum: Al-Ahfad University, 2013).

4- Saad Mazloum Al-Abdali, Elections are Guarantees of Their Freedom and Integrity, a comparative study, (Amman: Dar Dijlah, 2009).

5- Abed Khaled Rasoul, Political Rights in the Iraqi Constitutions, (Sulaymaniyah: Kurdistan Center for Strategic Studies, 2012).

6- Issam Bin Al-Sheikh, Empowering Maghreb Women Under the Approved Electoral Systems, Opportunities and Restrictions, Journal of Policy and Law Notebooks, special issue, Amman, 2011.

7- Ghada Nir Labib Ihsan, Positive Measures in Public International Law, Master's Thesis, Middle East University, Jordan, 2014.

8- Kate Nash Contemporary Political Sociology: Globalization, Politics, and Power, published by Haider Haj Ismail, (Beirut: Arab Organization for Translation, 2013).

9- Colin Crouch, "Social Change," (England: Oxford University Press, 2007).

10- Walid Muhammad Al-Shennawi, The Concept of Human Dignity in the Constitutional Judiciary: A Comparative Analytical Study, (Egypt: Dar Al-Fikr and Law, 2014).

Third: Reports and studies

1- Report of the Hammurabi Human Rights Organization on the human rights situation of minorities in Iraq for the year 2011.

2- Shaker Abdul Karim Fadel, Religious Minorities in Iraq between the Threat of Terrorism and the Crisis of Political Participation, Journal of Legal and Political Sciences, University of Diyala, special issue, the Second International Scientific Conference of the College - The Problem of Overlapping between the Concepts of Terrorism and Human Rights, 2013.

Fourth: Foreign sources

1- Colin Crouch, "Social Change," Oxford University Press, England, 2007, P 224-227.

2- Raymond A. Noe, John Hollenbeck, Barry Gearhart, and Patrick Wright, Fundamentals of Human Resource Management, McGraw-Hill Education, New York, 2014.
3- Richard T. Schaefer, Racial ethnic groups, Pearson Education Inc., New Jersey, 9th Ed., 2004.
4- Elias, A. L. S. H. (2021). Political empowerment of Iraqi women after 2005 (obstacles and solutions). Tikrit Journal For Political Science, 4(26), 260-313.
5- Yolande Knell, 'Iraq's minorities fear for their future', BBC, Article published on 23 Sep. 2017, Date of access 9/8/2023
https://www.bbc.com/news/world-middle-east-41277880
5- Rikar Hussein, "Mass Christian Immigration From Iraq Makes Future of Church Uncertain," Voa news, February 26, 2017, "accessed 2l9l2023." https://bit.ly/3riHTXv
Fifth: Websites
1- Iraq elections. Christians demand changing the "quota law." Publication date: 10/27/2021. Available at the link: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1473938-%D8%A7. Accessed on 9/2/2023.
2- Baraa Al-Shammari, "Iraq: Big Parties Eye on Minority Quotas in Elections," Al-Arabi Al-Jadeed, publication date 11/11/2018, available at the link: https://bit.ly/3dKM4FS, accessed on 8/22/ 2023.
3- Alaa Al-Khatib, The quota for minorities, a source of crises or a guarantee of their rights, publication date 11/24/2009, available at the link: www.imn.iq/articles/view, accessed on 9/9/2023.
4- Ali Jawad and Arif Youssef, "Iraqi Parliamentarians: Religious Minorities Face the Dominance of Large Parties," Anadolu Agency, publication date 4/25/2018, available at the link: https://bit.ly/3rfea1O, accessed on: 8/21 / 2023.
5- The quota system.. Does it meet the ambitions of Christians during the Iraqi elections, publication date 8/4/2021, available at the link: https://www.skynewsarabia.com, accessed on 9/2/2023.
6- Salim Joy, "The Displacement of Christians in Mosul: Iraq into Four Parts," publication date 8/22/2014, available at the link: https://al-akhbar.com/Arab/35085, accessed 9/1/2023.
7- Minority quota seats collected 96 thousand votes, article published on the Kurd Now website, publication date 10/15/2021, available at the link: https://kirkuknow.com/ar/news/66687, accessed on 9/10/2023 .